الغانم دعا إليها النواب .. وتحمل جدول أعمال مكتظاً

11 استجواباً على جلسة الغد منها 3 موجهة لرئيس الوزراء

مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به دورا الانعقاد العادي الأول والثاني من الفصل التشريعي الحالي

مجلس الأمة

مرزوق الغانم

دعا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم النواب لحضور جلسة غد الثلاثاء، وستكون جلسة الأربعاء امتدادا لها.

وأدرج ضمن جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة غير محددي الجنسية بخصوص منح الحقوق المدنية والاجتماعية وأبدت الحكومة موافقة مبدئية بشرط عدم مخالفته لأحكام القانون والدستور المعمول به في الدولة.

كما تضمن الجدول موافقة اللجنة الإسكانية والحكومة على اقتراح يقضي بعدم إخضاع أعمال المؤسسة العامة للرعاية السكنية لأحكام قانون المناقصات العامة والرقابة المسبقة لديوان المحاسبة لمدة خمس سنوات تنتهي في 2025/3/31، مع إلزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتقديم تقرير سنوي لمجلس الأمة عن الحالة المالية لمشاريع المؤسسة في نهاية كل سنة مالية ويهدف الاقتراح بقانون – حسبما جاء في مذكرته الإيضاحية – إلى تجديد إعفاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية من إجراءات العرض على الجهاز المركزي للمناقصات العامة ومن موافقات ديوان المحاسبة عند تنفيذ مشروعاتها، نظرا لتأخير المؤسسة العامة للرعاية السكنية عن تنفيذ العديد من المشاريع السكنية وإنشاء المدن المختلفة.

ويتضمن بند الاستجوابات 11 استجوابا 3 موجهة إلى رئيس الوزراء و8 إلى وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والتجارة والبلدية والإسكان واستجوابين لوزير الصحة.

كما يتضمن جدول أعمال الجلسة التصديق على 12 مضبطة، و37 رسالة واردة، وعددا من الاستجوابات الموجهة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء.

ويشتمل جدول الأعمال على بند مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به دورا الانعقاد العادي الأول والعادي الثاني من الفصل التشريعي الحالي، وبرنامج عمل الحكومة من 2020 إلى 2024.

ومن المقرر أن ينظر المجلس في المداولة الثانية لقانوني الإعلام المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر والذي كان المجلس قد أقرهما في جلسة 30 مارس الماضي.

ومدرج على الجدول 3 طلبات مناقشة و9 طلبات بتشكيل لجان تحقيق، وطلب واحد بتشكيل لجنة مؤقتة للمتقاعدين، بالإضافة إلى 40 تقريراً للجان البرلمانية المختلفة.. وإلى التفاصيل.

البند الأول: التصديق على المضابط التالية:

ينظر المجلس في بند التصديق على المضابط، حيث إنه مدرج على الجدول 12 مضبطة من المقرر أن يصادق عليها المجلس.

أما الاستجوابات فمدرج على بند الاستجوابات عدد من الاستجوابات جاءت على النحو التالي:

أ–الاستجواب الموجه من العضوين محمد براك المطير، حمدان سالم العازمي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن الانتقائية في تطبيق القوانين.

ب– الاستجواب الموجه من الأعضاء د.حسن عبدالله جوهر، مهند طلال الساير، مهلهل خالد المضف إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن:

المحور الأول: التنصل الحكومي من الالتزام الدستوري بنص المادة "98" بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها.

المحور الثاني: النهب المنظم للأموال العامة والعبث بثروات الشعب الكويتي.

ج– الاستجواب الموجه من العضوين شعيب شباب المويزري، د. صالح ذياب المطيري، إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن:

المحور الأول: عدم احترام نص المادة 100 من الدستور.

المحور الثاني: مخالفة سمو رئيس مجلس الوزراء المستجوب للقانون رقم "2" لسنة 2011 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة به فيما يتعلق بتقديم جميع الخاضعين لأحكام هذا القانون لذمتهم المالية خلال 60 يوما من تاريخ توليهم مناصبهم.

المحور الثالث: إخفاق سمو رئيس الوزراء المستجوب في أداء واجباته الدستورية التي نصت عليها المادة "127" من الدستور والتفسير "الملزم" الوارد في المذكرة التفسيرية للمادة "102" من الدستور.

عدم الالتزام بنصوص المواد 7 و8 و16 و20 و25 من الدستور وقد أدى هذا الإخفاق إلى ضياع أموال الشباب وانهيار أعمالهم وهدم مستقبلهم ما أدى وسيؤدي إلى تعريضهم للملاحقات القانونية التي ستلحق بهم الضرر وبأسرهم وتمزقهم وتسحق الطبقة الوسطى في المجتمع والتي تمثل الغالبية العظمى من الشعب الكويتي.

المحور الرابع: الفشل في الإشراف على التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المختلفة لاسترجاع الأرباح المحتجزة لدى تلك الجهات مخالفة بذلك لواجباته الدستورية التي نصت عليها المادة "127" من الدستور ومذكرته التفسيرية.

المحور الخامس: عدم احترام نصي المادتين "30" و"31" من الدستور عند إصدار قرار بعدم السماح بالسفر إلى خارج البلاد للمواطنين ومرافقيهم من أقرباء الدرجة الأولى ما لم يكن قد حصن من الإصابة بفيروس كورونا عن طريق تلقيه اللقاح وكون سموكم من يتولى رئاسة جلسات مجلس الوزراء كما جاء بنص المادة "127" من الدستور فإن هذا القرار الذي صدر في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 3/5/2021 يعد تعديا صارخا على الدستور لا يستطيع أحد أن ينكره وعلى الرغم من صدور قرار من منظمة الصحة العالمية برفض اعتماد اللقاح شرطا للسفر أصدر مجلس الوزراء قراره المعيب دستورية والمخالف لقرار منظمة الصحة العالمية. "في جلسة 30/03/2021 وافق المجلس على الطلب المقدم من الحكومة بتأجيل مناقشة الاستجوابات المقدمة الى سمو رئيس مجلس الوزراء الى ما بعد نهاية دور الانعقاد العادي الثاني"

٥– الاستجواب الموجه من العضوين د. أحمد مطيع العازمي، سعود سعد د أبوصليب إلى وزير الصحة بشأن:

المحور الأول: عجز الوزارة خلال مواجهة جائحة كورونا "كوفيد19".

المحور الثاني: الفساد الإداري والمالي بالوزارة.

المحور الثالث: غياب الجدية في التعاون مع السلطة التشريعية.

"في جلسة 14/4/2021 وافق المجلس على طلب الحكومة – وزير الصحة بتأجيل مناقشة الاستجواب إلى الجلسة القادمة".

6 – الاستجواب الموجه من العضو شعيب شباب المويزري إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بشأن عدم احترام المادة "99" من الدستور والمادة "121" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

7 – الاستجواب الموجه من العضو شعيب شباب المويزري إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بشأن عدم احترام المادة "99" من الدستور والمادة "121" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

– الاستجواب الموجه من الأعضاء ثامر سعد الظفيري، خالد محمد العتيبي، د. عبدالكريم عبدالله الكندري إلى وزير الداخلية في شأن:

المحور الأول: مصادرة حق الاجتماع الذي نص علية الدستور بالمادة "44" وغياب توفير الضمانات المؤسسية لتمكين المواطنين من ممارسة هذا الحق.

المحور الثاني: الانتقائية في تطبيق القوانين.

المحور الثالث: تعسف أجهزة وزارة الداخلية مع عديمي الجنسية ما أدى إلى نتائج خطيرة.

المحور الرابع: القرارات التنفيعية المنتهكة لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص المكفولة دستوريا.

المحور الخامس: الفشل بضبط الانفلات المروري وتصاعد معدلات الجرائم والعنف بالمجتمع

المحور السادس: إخفاق الوزارة في معالجة أوجه الخلل بالتركيبة السكانية.

المحور السابع: عدم الرد على الأسئلة البرلمانية.

– الاستجواب الموجه من العضو فايز غنام الجمهور إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشئون الإسكان والتطوير العمراني في شأن:

المحور الأول: التهرب من المسؤولية الوزارية بالتخلي عن دور المؤسسة العامة للرعاية السكنية في مدينتي المطلاع وجنوب سعد العبد الله.

المحور الثاني: تواطؤ الوزير المستجوب مع وزير المالية وبنك الائتمان لفرض قانون التمويل العقاري كخيار وحيد لتمويل القروض العقارية لمصلحة البنوك التجارية.

–10الاستجواب الموجه من العضو د. هشام عبدالصمد الصالح إلى وزير الصحة بشأن:

المحور الأول: تجاوزات مالية مليونية وإهدار المال العام.

المحور الثاني: سوء الإدارة الصحية في ظل جائحة كورونا.

المحور الثالث: التجاوزات الإدارية وضعف الرقابة.

11 – الاستجواب الموجه من العضو حمدان سالم العازمي إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بشأن:

المحور الأول: إقحام المرأة في السلك العسكري.

المحور الثاني: انتهاج سياسة التنفيع والترضيات في ترقيات وكلاء الضباط إلى ضباط.

المحور الثالث: تجاوزات مالية وإدارية تسببت في إهدار المال العام وضياع حقوق الموظفين في الإدارة العامة للطيران المدني.

12 – الاستجواب الموجه من العضو حمدان سالم العازمي إلى وزير التجارة والصناعة بشأن ترهيب وترويع قيادي الدولة والإساءة لسمعة الكويت دولية والإضرار بالمصلحة العامة.

البند الخامس: الإحالات "حسبما هو وارد في الكشوف المرفقة"

تقرير لجنة "البدون" بخصوص منح الحقوق المدنية والاجتماعية لهذه الفئة على طاولتها

●●●●

الجدول تضمن أيضاً موافقة "الإسكانية" والحكومة على اقتراح عدم إخضاع أعمال " السكنية" لأحكام قانون المناقصات

أكدت أنها جادة في الإنجاز وتحقيق الحلم بأسرع وقت ممكن

«شؤون الشباب والرياضة»: إعداد قانون متكامل لمعالجة الاحتراف الكامل والاستثمار الرياضي

جانب من اجتماع لجنة شؤون الشباب والرياضة البرلمانية

ناقشت لجنة شؤون الشباب والرياضة في اجتماعها أمس عددا من الموضوعات المتعلقة بالشأن الرياضي بحضور وزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبد الرحمن المطيري وعدد من المسؤولين.

وأوضح مقرر اللجنة النائب مبارك العجمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة بحثت عددا من المشاكل التي يواجهها الرياضيون لاسيما ما يخص التفرغ الرياضي وما يعانيه بعض الرياضيين من تعسف بعض المسؤولين في الوزارات والهيئات في تطبيق قانون التفرغ الرياضي، مؤكدا أن اللجنة لمست تجاوبا من الوزير في هذا الجانب.

وبين العجمي أنه تم التطرق إلى تطبيق الاحتراف الكامل والاستثمار الرياضي، مؤكدا أن اللجنة ستتقدم بقانون متكامل لمعالجة هذين الموضوعين للانطلاق بالرياضة الكويتية من جديد.

وبين أن اللجنة ناقشت الاستراتيجية الحكومية للرياضة والتي ستنطلق غدا، مؤكدا أن لجنة الشباب والرياضة جادة في الإنجاز وتحقيق حلم الرياضيين بأسرع وقت ممكن.

بواقع 750 دينارا للحاصلة على الشهادة الجامعية و500 للثانوية

«المرأة والأسرة»: الموافقة على صرف راتب شهري لربة المنزل ولديها أولاد ومتفرغة لرعايتهم

أعلن النائب خليل الصالح، عن موافقة لجنة المرأة والأسرة البرلمانية، خلال اجتماعها أمس، على الاقتراح الذي تقدم به بصرف راتب شهري لربة المنزل الكويتية التي لا تعمل ولديها أولاد ومتفرغة لرعايتهم وتربيتهم.

وأوضح الصالح أن المقترح ينص على منح راتب بواقع 750 دينارا شهريا للحاصلة على الشهادة الجامعية و 600 دينار للحاصلة على الدبلوم بعد الثانوية العامة و 500 دينار للحاصلة على الشهادة الثانوية العامة.

ودعا الصالح الحكومة إلى التجاوب مع هذا المقترح الذي يصب في مصلحة الأسرة الكويتية ويخفف الأعباء المعيشية عنها، موجها الشكر للجنة المالية على إقرار مقترحه.

جانب من اجتماع لجنة المرأة والأسرة البرلمانية

امتثالاً للمطالبات الشعبية والتوجيهات النيابية

الشاهين: على الحكومة التدخل لمواجهة موجة التضخم وارتفاع الأسعار

أسامة الشاهين

دعا النائب أسامة الشاهين الحكومة إلى التحرك الفوري لمواجهة موجة التضخم وارتفاع أسعار السلع وتخفيف تأثيرها على المواطنين امتثالاً للمطالبات الشعبية والتوجيهات النيابية.

وقال الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن الكويت أصبحت الأعلى خليجيا في نسب التضخم بعد أن كانت الأدنى في ٢٠١٩، مشيرا إلى أن التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية فاق ٣٪ .

وأضاف أن هذا التضخم والارتفاع في الأسعار يتحمله المواطن من دون وجود إجراءات حكومية جدية وحقيقية لكبح جماح غلاء الأسعار.

ودعا الشاهين الحكومة إلى مواجهة هذا الغلاء، وتنفيذ توجيهات سمو ولي العهد والمطالب الشعبية والنيابية الواسعة الخاصة بدعم وتمويل المتقاعدين بحلول مالية سريعة تساعدهم، وتساعد المجتمع على مواجهة هذا التضخم والغلاء في الأسعار .

ولفت إلى أن التوجيهات النيابية والمطالبات الشعبية والتي توجت بتبني سمو ولي العهد هذا الموضوع قد أخذت وقتا طويلا ، لكن حتى الآن لا نجد حلولا حقيقية من مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارتي المالية والتجارة تخفف المعاناة تجاه هذا الغلاء والتضخم .

وأفاد الشاهين أنه مما يزيد من "الطين بلة" أن هذا الغلاء يأتي مصحوبا باستمرار التعدي على المال العام وعدم تحصيل الأموال المتعدى عليها التي أساءت التأمينات الاجتماعية إدارتها.

وبين أنه وجه سؤالا حول دور وزارة العدل والنيابة العامة في ملاحقة المتهم المدان الهارب فهد الرجعان وأن الإجابات جاءت للأسف غير مطمئنة حتى الآن ، مشيرا إلى أن الإجابات كشفت عن أنه في ٢٠١٦ وقعت الحكومة اتفاقية تتعلق بتسليم المتهمين المدانين بين الكويت وبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا ولكن حتى هذه اللحظة، لم يتم تسلم هذا المتهم المدان.

وذكر الشاهين إن الإجابة عن السؤال الذي وجهه تبين أيضا أن المحكمة البريطانية المختصة في ٦ نوفمبر ٢٠١٧ وافقت على تسليم المتهم فهد الرجعان إلى الكويت وتمت إحالة الأمر إلى وزارة الخارجية في المملكة المتحدة لإصدار القرار النهائي بتسليمه ، لكن للأسف منذ ٢٠١٧ لم يتم هذا التسليم.

وأضاف إن الإجابة تبين أيضا أنه تم التحفظ على حسابات الرجعان وسياراته واليخوت الخاصة به داخل البلاد وخارجها في سويسرا والبحرين والمملكة المتحدة ، ولكن حتى هذه اللحظة لم نر أو نسمع أن دينارا واحدا تمت استعادته من هذه الاموال.

وقال الشاهين إنه كل يوم تتكشف صفحة جديدة من مشاكل مؤسسة التأمينات آخرها العجز عن استعادة مبلغ 550 مليون دولار من أحد البنوك في لبنان الشقيقة.